كلية الحقوق والعلوم السياسية

الامتحان التعويضي في مقياس قانون التحكيم والطرق البديلة لحل المنازعات، ماستر 2، 2025.

الإجابة النموذجية

*عدم ملائمة قواعد التنازع والاختصاص القضائي مع بيئة التحكيم الالكتروني.

أ)- تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع وإجراءات التحكيم الإلكتروني، والتأكيد على أن الانترنت أسلوب جديد تخطى مناهج القانون الدولي الخاص. ومن ثَم تطبيق قانون موضوعي الكتروني دولي (lex electronica) للمعاملات التي تتِم عبر مختلف مواقع الانترنت. كما تخضع العقود الالكترونية إلى القانون الذي اختاره الأطراف، وفي حالة غياب إرادة الأطراف يجب على هيئة التحكيم الالكتروني البحث عن القانون الواجب التطبيق والذي غالب ما يكون القانون الأكثر اتصالا بموضوع النزاع.

ب)- إن قواعد الاختصاص القضائي الدولي تقوم على مرتكزات مكانية وجغرافية لا تتلاءم مع طبيعة العمليات التي تجري على الشبكة العنكبوتية وتسبح في "فضاء افتراضي" ليس له روابط أو صلات مكانية أرضية.

وعلى هذا الاساس تميل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية إلى وضع ضوابط أخرى لتوفير أكبر قدر من الحماية للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية.

*ما هو التكييف القانوني للصلح القضائي في الجزائر؟

أ)- يرى جانب من الفقه أن الصلح هو عقد قضائي وليس حكم قضائي.

يذهب جانب آخر من القفه إلى اعتبار أن الصلح هو بمثابة إجراء و ليس عقد، مما يُعد إهدارا لإرادة الأطراف المُعبر عنها في العقود المحررة.

ب)- تبيان علاقة التكييف القانوني للصلح مع طرق الطعن المعتمدة في التشريع الجزائري .

- الاختلاف بين الصلح في الزواج والوساطة في الزواج.

الصلح في الزواج	الوساطة في الزواج
يقوم به القاضي أو الوسيط القضائي.	إن الوساطة في الزواج في فرنسا مثلا هي سمسرة زواجية (Courtage matrimonial) للتقريب بين طرفين راغبين في الزواج مقابل عمولة على عملها. وقد تدخل المشرع الفرنسي بمقتضى القانون رقم 421/98 المؤرخ في 1989/06/23 لتنظيم وكالات الوساطة في الزواج لمنع كل تعسف، وضمان الحرية الكاملة وغير المنقوصة في إتمام الزواج وإجراءاته. إن مثل هذه الوكالات' المختصة في الوساطة أو السمسرة في الزواج، رغم انتشارها في الجزائر ، إلا أن المشرع لم يُنظمها، ولم يُقر شرعيتها من عدمها لحماية الحرية الكاملة في الزواج.

- ما تعليقك على الغلط في الصلح؟

إذا حدث بعد إبرام عقد الصلح أن انتبه أحد طرفي العقد بوجود نص قانوني(قاعدة قانونية) يسمح له من الاستفادة بالتقادم المكسب بعد مرور مدة من الزمن، فإن القانون لا يُمكَنُه من طلب إبطال الصلح لغلط في القانون وهذا طبقا لنص المادة 465 من القانون المدني الجزائري".

بينما الغلط في الواقع يسمح للطرف المتضرر الذي أصيب في حادث طلب إبطال عقد الصلح.

*حول الصلح والابراء.

الصلح هو عبارة عن **تضحية** من قبل أطراف الخصومة **معا**، بغية إيجاد حل نهائي للمنازعة، بينما الابراء عبارة عن تضحية من قبل طرف واحد من أطراف الخصومة.

- ما تعليقك على مؤسسات القضاء البديل في الجزائر.

يقدم مركز المصالحة والوساطة والتحكيم التابع لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية (CACI) للشركات والأفراد والكيانات القانونية، العامة أو الخاصة، طريقة بديلة لحل نزاعاتهم.

يقوم المركز المعتمد من قبل مجلس CACI في 7 يناير 2014 بحل النزاعات التجارية والوطنية والدولية، وفقًا لنظامه الإداري.

* وسائل الاثبات الالكتروني في الجزائر.

أ)- شرح (المواد 16،-18، 34، 72). القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني.

ب)- التعليق على الحجية في مجال المعاملات الالكترونية (المواد 323 مكرر 1 و 327 فقرة 2 من قانون 05-10 لسنة 2005).

* هل الفقه القانوني يوافق أو بخالف موقف المشرع الجزائري بخصوص الوساطة القضائية؟

أ)- نص المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية (2008) على عدة شروط لمباشرة الوساطة القضائية أهمها وجوبية عرض القاضي للوساطة على الأطراف المتخاصمة، إضافة إلى ضرورة التراضي بين كل الأطراف لإجراء الوساطة وعدم مخالفة ذلك للنظام العام.

ب)- شرح الآراء الفقهية الرافضة لاستبعاد قضايا الأسرة (منازعات مرحلة الخطبة، النفقة بين الزوجين والاقارب، التخارج إلخ...) من الوساطة القضائية.